



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

واقع التعليم في العراق بعد انحسار جائحة كورونا

د. حميد نعمة الصالحي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

يُعدُّ التعليم القوة المهمة لتقدم وتطور المجتمعات، وكلما تقدم مستوى التعليم في دولة ما تقدمت وارتقت، فهو ركيزة أساسية تستند إليها الدولة في نهضتها، وعند الحديث عن نظام التعليم في العراق فإن من المهم معرفة المراحل التاريخية التي مر بها ليتسنى لنا المقارنة بين هذه المراحل والوقوف على واقع التعليم الحالي في العراق، فقد تأثر النظام التعليمي في العراق بالحروب ومراحل الاحتلال التي تعرض لها، وواجه مجموعة من التحديات الأمر الذي جعله نظاماً تعليمياً بطيئاً ومليئاً بالمشاكل التي تحتاج إلى حلول، لذا سيتم تناول الموضوع على وفق الفقرات التالية:

أولاً: نظام التعليم في العراق أثناء مرحلة الحكم العثماني

كان العراق وكما يسميه البعض آنذاك بلاد الرافدين غنياً بكل مجالات الحياة الأمر الذي جعله محط أنظار الدول المتنافسة، فأصبح تحت الحكم العثماني (بدءاً من 1638-1917)، إلا أن هذا الحكم جعل العراق في تفاقم للمصاعب والأزمات نتيجة لسوء الإدارة وطمع الولاة العثمانيين، الأمر الذي قاد إلى تفشي الفقر والجهل⁽¹⁾، فقد كان في العراق نوعان من التعليم نوع ذا طابع ديني فيه هو المتغلب والمتمثل في (الكتاتيب والمدارس العلمية) في الجوامع والمساجد، والنوع الآخر هو التعليم الأجنبي، المتمثل في الإرساليات التبشيرية والجاليات الأجنبية، فبالنسبة للكتاتيب انتشرت في أنحاء مختلفة من الألوية العراقية، انتشاراً كبيراً ومما ساعد على ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن، في البداية تعد الخدمات التعليمية من اختصاصها وإنما من اختصاص الأفراد والجماعات، فكان التعليم في تلك المؤسسات مجانياً، إلا أن الآباء عادة كانوا يسهمون في تقديم بعض الأموال إلى المعلمين (المُؤلّ) الذين يعلمون الأطفال القرآن الكريم، والكتابة والحساب، أمّا الإرساليات التبشيرية والجاليات الأجنبية، فقد قامت العديد من الدول الأجنبية، ومنها فرنسا وبريطانيا، بإنشاء العديد من المدارس على النهج الفرنسي أو البريطاني، كما أوفدت الدول الأجنبية إلى العراق والدول العربية

العديد من الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية، وبذلك نشأ التعليم الأجنبي في العراق⁽²⁾.

في الواقع أن المطامع التي غلبت على الولاة آنذاك دفعت كلاً منهم لتأسيس مدرسة متبعين سياسة (فرق تسد) فكل مدرسة تشير إلى طائفة معينة، وفي الوقت نفسه مورست محاولة لطمس معالم اللغة العربية ولولا مدارس النجف الأشرف وكربلاء وسامراء التي عملت على ترسيخ اللغة العربية لتم القضاء على اللغة العربية⁽³⁾، تلك هي حالة التعليم في العراق تحت الاحتلال العثماني الذي انتهى على هذه الصورة على إثر اندحار القوات العثمانية أمام قوات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى عام 1917.

ثانياً: نظام التعليم في العراق أثناء مرحلة الحكم البريطاني

بعد أن بدأت الحرب العالمية الأولى في عام 1914، وما رافقها من عمليات عسكرية ضد القوات العثمانية، ووقعت البصرة تحت الاحتلال البريطاني في تشرين الثاني 1914 حتى توقف التدريس في المدارس بسبب غياب أكثر المعلمين الذين رحلوا مع القوات العثمانية، وبعد احتلال بغداد عام 1917 تولى الميجر (همفري بومان) إدارة المعارف وأكثر من المدارس الابتدائية وأهمل التعليم الثانوي⁽⁴⁾.

لقد حصل إهمال في نظام التعليم بداية سنوات الاحتلال البريطاني، إذ أشار السير (ارنولد ولسن) إلى أن التعليم يجب أن يؤجل لحين تحقيق أهدافنا العسكرية، إلا أن التحول الذي حصل في التعليم خلال سنوات الانتداب (1921-1932) كان بفضل دور الأحزاب والجمعيات السياسية التي دعت في برامجها إلى الاهتمام بالتعليم، حيث ارتفع مجموع المدارس إلى (355) مدرسة، الأمر الذي رافقه زيادة عدد التلاميذ، وشهد العراق تجربة جديدة بفتح دار لرياض الأطفال في كل من بغداد والموصل، وتتابع الأمر بفتح مدارس أولية للدراسة، تلتها مدارس ثانوية ومدارس خاصة للبنات، وبعدها بدأ الاهتمام بدور المعلمين وفتح دار للمعلمات، وتم فتح أول مدرسة للصيدة عام 1918.

وفتح كلية للهندسة 1921⁽⁵⁾.

ثالثاً : نظام التعليم في العراق من 1958 الى 2003

قبل التغيير الذي حصل في العراق من نظام ملكي إلى نظام جمهوري 14 تموز 1958 كان هناك تغيير يشمل التطور في النظام التعليمي قبل تغيير نظام الحكم، فكانت هناك تطورات ملموسة بفتح كلية الزراعة عام 1952 وكلية طب الأسنان عام 1953، وفتح العديد من المدارس والاهتمام بالزي المدرسي الموحد وزي الجامعات، فكانت هذه المرحلة مليئة بالتطورات في مجال التعليم⁽⁶⁾، واستمر التطور حتى مرحلة السبعينيات من القرن الماضي فتم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب قانون (132) لسنة 1970، كما شهد العراق زيادة في مخصصات التعليم العالي، وإعطاء أهمية واضحة لدور المعلم والمدرس والأستاذ، وكانت الأمم المتحدة تصنف العراق كبلد من ذوي الدخل المتوسط المرتفع، ويتميز بوجود بنية تحتية اجتماعية حديثة، وعُدَّ الوضع التعليمي في العراق من أفضل الأوضاع في المنطقة العربية، إذ بلغ إجمالي معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية 100% ونال العراق جائزة اليونيسكو في مجال محو الأمية في تلك الحقبة الزمنية، أمّا في مرحلة الثمانينات فقد عاش العراق ظروفاً قاسيةً نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) وعلى إثرها اضطر العراق إلى إصدار قانون بإيقاف الاشتراكات في المجلات العلمية والأكاديمية، وصدور قانون (175) لسنة 1980 الذي أُستحدث بموجبه مجلس البحث العلمي الذي ارتبط بمجلس الوزراء وفي نهاية هذه الفترة تم إلغاء المجلس والتحق منتسبوه بالجامعات العراقية وهيئة التصنيع العسكري، وبذلك فقدت الجامعات العراقية التواصل مع العالم الخارجي، ناهيك عن التراجع الذي أصاب المدارس وعدم القدرة على مواصلة الدوام، أمّا مرحلة الحصار الاقتصادي من (1990-2003) فتعدُّ من أكثر المراحل تأثيراً على النظام التعليمي، إذ تعرضت جامعات العراق ومدارسه للقصف والتدمير، ذلك إنها تمثل رمزاً من رموز العلم والمعرفة والتقدم في أي بلد من بلدان العالم، ومن بين

أبرز الآثار التي خلفها الحصار الاقتصادي هو تأثيره على التعليم الأمر الذي أدى إلى تراجع نظام التعليم العراقي بشكل سلبي وملحوظ، ناهيك عن هجرة آلاف المدرسين والأساتذة بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها العراق⁽⁷⁾.

جدول (1) يشير إلى معدل نمو التعليم في العراق للمدة (1990-1999)¹

مراحل التعليم	السنوات	نسبة التعليم	نسبة التعليم
التعليم الابتدائي	1990-1992	0,1%-	1,5%-
التعليم المتوسط	1993-1994	0,1%-	2,5%-
التعليم الإعدادي الأكاديمي	1994-1996	2,3%-	24,2%
التعليم الإعدادي المهني	1997	0,1%	20,75%-
دبلوم فني	1998	0,1%-	3,1%
تعليم جامعي	1999	2,7%-	16,5%

رابعاً: نظام التعليم في العراق بعد عام 2003

بعد احتلال العراق عام 2003 حصل توقف كامل في كافة مجالات الحياة ومنها التعليم بسبب القصف الذي تعرضت له المدارس والجامعات ناهيك عن ظروف الاحتلال، ولكن بتشكيل حكومة مؤقتة وعودة التدريسيين عاد التعليم والتلاميذ إلى دائرة الدوام والالتزام ونهض شيئاً فشيئاً رغم التراجع الذي أصابه إلا أنه اختلف عن فترة التسعينيات بسبب زيادة رواتب هذه الفئة من التدريسيين فعاد الطلاب لإكمال دراستهم، على الرغم من أن مهمة النهوض والعودة واجهت تحديات منها ضرورة إعادة بناء المدارس والجامعات التي تعرضت للقصف⁽⁸⁾، وما إن جاء دستور 2005 حتى أشار إلى حق التعليم وهو يعني ضرورته في الحياة العامة، وواجب على الدولة القيام بالسلوك الإيجابي لتمكين أصحابه من التمتع به⁽⁹⁾.

1- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

- د. حارث حازم أيوب وأحمد عبد العزيز، أسباب عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، مركز دراسات الموصل، العدد (13)، 2006، ص 174.

واستمر سير النظام التعليمي في العراق وإن كان ببطء ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي رافق العراق منذ العام 2006 وعمليات التفجير من الجماعات الإرهابية الأمر الذي أدّى إلى عزوف أغلبية الطلبة عن الدوام، ومع استقرار الوضع عاد الدوام والالتزام به، رغم ما رافق العملية التعليمية من هفوات، فأغلبية المدارس والجامعات تعاني من ضعف الخدمات، ناهيك عن كون طرق الذهاب إليها غير يسيرة، فضلاً عن عدم التفات الحكومات إلى ما تسببه الأمطار من فيضان بعض المدارس والجامعات وتغيب طلابها عن الدوام لهذه الأسباب (10)، وعلى الرغم من أن وزارة التربية أعلنت أنها شرعت ببناء 5000 مدرسة في العام 2011، إلا أنه تخللها سوء الإدارة والإرباك وشبهات الفساد، وعلاوة على ذلك، تنتشر في العراق المدارس المبنية بالطين، والتي تكلف وزارة التربية سكّان المناطق بنائها بعد توفير أرض مساحتها دوّمات ومسقّفات مقابل أن تقوم الوزارة برفد الملاكات التدريسية، ووفق آخر إحصائية لوزارة التربية، فإن عدد المدارس المشيّدّة بمادة الطين في عموم العراق بلغ (1012) مدرسة، وتضم هذه المدارس (113.594) طالباً وطالبة وفيها (7.079) من الملاكات التعليمية، ناهيك عن التغيير الذي حصل في المناهج التعليمية⁽¹¹⁾.

لقد كان دخول داعش للموصل عام 2014 انتكاسةً وتراجعاً في مجال التعليم، فقد تعرضت المدارس للقصف والعمليات الإرهابية وتوقف الجامعات الأمر الذي أدّى إلى غياب كامل للعملية التعليمية في تلك المحافظات بشكل خاص، وما تلاه من محاولة هذا التنظيم فرض (نظام تعليمي خاص) وضرب أساس المنظومة التعليمية السابق ناهيك عما تركه هذا التنظيم الإرهابي من أثر نفسي على بقية المحافظات⁽¹²⁾، فقد كان عام 2013 و2014 مليئاً بالتحديات للعملية التعليمية في عموم العراق فكان هناك اختطاف للطلبة والأساتذة، فضلاً عن المدارس بعد أن كانت مركزاً للاقتراع، إضافة إلى ضغط هذه الجماعات المتطرفة على المنظومة التعليمية لتغيير نهجها، كما تعرض العلماء وممن لديهم أبحاث متقدمة إلى التهديد بالخطف أو القتل، فكان ذلك استهدافاً واضحاً للنظام التعليمي⁽¹³⁾.

خامساً: نظام التعليم في العراق قبل جائحة كورونا وبعدها

شهدت السنوات التي سبقت كورونا حالة من عدم الاستقرار السياسي المتمثل بتظاهرات عارمة عمت محافظات العراق المتمثلة باحتجاجات تشرين عام 2019، وقد أُلقت بظلالها على المسيرة التعليمية في العراق وأدّت إلى تعطل الدوام في أغلب المدارس والجامعات نتيجة لانقطاع الطرق من قبل المتظاهرين، وخشية الأهالي وقلقهم على أولادهم فكان هناك توقف نسبي لبعض المجالات ومنها التعليم.

أمّا بعد أن انتشرت جائحة كورونا في العراق فتراجعت مستويات التعليم والتدريس، بسبب ما فرضته الجائحة من قيود عطلت المدارس والجامعات وأجبرت الطلبة على تركها؛ وهو أمر أنعش -في المقابل- معاهد التعليم الخاصة وأثقل كاهل الأهالي مادياً⁽¹⁴⁾. وكان لهذه الجائحة الأثر المباشر في الدول التي هي أصلاً تواجه الكثير من الأزمات مثل العراق في تدني واقعه التعليمي، وقد تسبب إغلاق المدارس والجامعات في العراق بسلبيات كثيرة لاسيما وأن واقعه التعليمي عانى من المحاصمة في تشكيل حكوماته وما مر به من حروب وأزمات أثرت سلباً في البلد، إذ أعلن في هذا الصدد منتدى دافوس الأخير الذي انعقد في سويسرا أن العراق لم يحظَ خلال السنوات الماضية بأيّ تصنيف في المؤشر العالمي لجودة التعليم في العالم، وبسبب ضنك العيش وارتفاع نسب البطالة على كافة المستويات وسوء الإدارة والفساد والبيروقراطية أسهمت في ترك عشرات الآلاف من الطلبة في العراق مدارسهم وجامعاتهم وفضلوا العمل في الشارع من أجل قوتهم اليومي أو لمساعدة عوائلهم أمّا بالتسول أو بيع الأشياء البسيطة في الأسواق⁽¹⁵⁾.

ونتيجة الانقطاع التام عن مواصلة التعليم قررت الدول اللجوء إلى التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد، وفي الواقع إن العصر الحالي يشهد تطوراً وتقدماً ملموساً في الجوانب الإلكترونية وأجهزة الحواسيب بفضل العولمة وما أنتجته من ترابط بين أجزاء العالم بحيث أصبح العالم أشبه

بالقرية الصغيرة، وعليه فإن التعليم الإلكتروني هو طريقة للتعليم باستعمال وسائل وآليات حديثة تتمثل بالحواسيب وشبكات الانترنت، أي استخدام هذه التقنية الإلكترونية بكل جوانبها وأنواعها وأن يتلقى المقابل كافة المعلومات بهذه التقنية⁽¹⁶⁾.

لذا اعتمدت مختلف الدول ومنها العراق التعليم عن بعد كوسيلة لاستمرارية تلقي الطلبة تعليمهم وضماناً لمستقبلهم العلمي، إذ تم وضع الخطط للحفاظ على ديمومة العملية التعليمية والحد من آثار أزمة كورونا باعتماد نظام التعليم عن بعد، وذلك ليتسنى لجميع الطلبة إكمال دراستهم من دون أن يتأثروا بتوابع جائحة كورونا، واعتماد آلية تضمن حقوق الطالب والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجامعات والمدارس، وقد يكون فيروس كورونا المستجد البداية الجديدة لإمكانيات التعليم عن بعد لقطاع التعليم في العراق، إذ لم يعد من الممكن رفض الحاجة إلى خيارات التعليم عبر الإنترنت بل وربما سيصبح التعليم عن بعد بديلاً معترفاً به، فهو أقل كثافة في رأس المال ويتلاءم مع الحاجة إلى تحسين الكفاءة الرقمية للطلبة، وقد يحدث التعليم عن بعد ثورة في التعليم لأن طلبة اليوم عموماً لديهم قدرة أعلى على التكيف مع التكنولوجيا والبوابات الإلكترونية، وبالتالي سيتم الانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت، وقد يصبح هذا هو القاعدة من الآن فصاعداً⁽¹⁷⁾، وحتى بعد عودة الدوام إلى المدارس والجامعات في الوقت الحالي نلاحظ هناك جوانب بقيت تعتمد على الجانب الإلكتروني ولاسيما بعض الامتحانات التي ظلت الكترونية.

جدول (2) يوضح مراحل التعليم بعد جائحة كورونا²

مراحل التعليم	بعد كورونا 2020-2021
دور الحضانة للقطاع الخاص	75%
دور الحضانة للقطاع العام	25%
رياض الأطفال الأهلي	41,3%
رياض الأطفال الحكومي	58,7%
المدارس الابتدائية الحكومية	91%

2- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي: nank.org

9%	المدارس الابتدائية الأهلية
85%	المدارس الثانوية الحكومية
15%	المدارس الثانوية الأهلية
5%	المدارس الدينية
35 جامعة	الجامعات الحكومية
45 جامعة	الجامعات الأهلية

وتشير آخر التقارير ومنها مؤشر دافوس لجودة التعليم إلى خروج العراق من التصنيف لعام 2021، وعليه يمكن للعراق استغلال الدروس المستفادة من الأزمة الصحية وتحويلها إلى فرصة، وبناء مستقبل أفضل من خلال توفير فرص التعلم لجميع العراقيين، وبخاصة الأطفال من الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً وبناء نظام تعليمي أكثر إنصافاً وأكثر قدرة على الصمود في مرحلة ما بعد انحسار جائحة كورونا، بحيث يضمن توفير التعلم والتعليم لجميع الفئات والمستويات سواء المدارس أو الجامعات وتحقيق المكاسب⁽¹⁸⁾.

الخاتمة

نجد أن نظام التعليم الإلكتروني على الرغم من إيجابياته إلا أن له سلبيات، منها أن أغلب الطلبة أو التدريسيين لم يكونوا مدربين على هذا النظام، فضلاً عن ضعف شبكات الانترنت في العراق وما يواجهه الطالب أو الأستاذ من انقطاع مؤقت للانترنت الأمر الذي يربك الطالب في حالة الامتحان ويقطع الأستاذ عن المواصلة في حالة الإلقاء، ناهيك عن لجوء الأغلبية إلى شراء أجهزة حواسيب أو أجهزة لمواصلة استمرار الانترنت في حال انقطاع الكهرباء وهذا أيضاً مكلف مادياً للأغلبية، أضف إلى ذلك إن نظام التعليم الإلكتروني جعل الطالب أقل تلقياً واستيعاباً للمواد وعزوف البعض من حضور دروسهم بحجة الانترنت، كما تسبب التعليم الإلكتروني ببعض حالات الغش، فضلاً عن أن هناك فئة عمرية حديثة العهد على نظام التعليم الإلكتروني وصعوبة استيعاب وتقبل المعلومة بهذه الطريقة وهو ما انعكس على الأهالي ببذل جهود أكثر في تعليم أبنائهم، هذه

كلها عوامل تضعف النظام التعليمي وتتطلب من الجهات المختصة الالتفات لهذه الشرائح المهمة وتقويم مواطن الضعف في النظام التعليمي وتوفير المستلزمات الضرورية للعملية التعليمية ومنها إصلاح المدارس والجامعات وتوفير أبسط احتياجاتها من وسائل التبريد والتدفئة والمياه ومستلزمات الجلوس، كما أن هناك مدارس وجامعات بحاجة إلى أجهزة مختبرية والكثرونية حديثة، هذا كله يقع على عاتق الوزارات المختصة بهذا الشأن.

قائمة الهوامش

1. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1917-1638م، وزارة المعارف للنشر، الطبعة الأولى 1959، ص3.
2. د.وسام هادي عكار، لمحة تاريخية عن التعليم الأهلي في العراق 1914-1958، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين، 2021، ص9.
3. جواد كاظم محيسن نجم، دار المعلمين العالية 1923-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، ن كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2014، ص9.
4. التعليم في العراق بين الماضي والحاضر، بحث منشور في مؤسسة ارفاد، على الموقع الالكتروني: www.irfad.org
5. حيدر غانم عبد الحسن، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق-1925-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب قسم التاريخ، جامعة الكوفة، 2011، ص-33 39.
6. علاء خميس علوان الحميري، تطور التعليم وأثره في الحياة الاجتماعية 1912-1958، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد(43)، 2019، 1137.

7. د.محمد نائف محمود و نور ساطع أمين، الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في التنمية البشرية دراسة تحليلية في قياسية (2013-1990)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد(2)، المجلد(8)، 2018، ص444
8. فراس نعيم جاسم، حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات تربوية، الكلية التربوية المفتوحة، العدد (41)، 2018، ص298
9. د.رنا علي حميد السعدي، حق التعليم في ظل دستور جمهورية العراق لسنة2005 دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور في كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ص9.
10. التعليم في العراق بين الماضي والحاضر، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.irfad.org
11. عمر الجفال، التعليم في العراق: عجز في بلد نفطي، مقال منشور في السفير العربي على الموقع الالكتروني: www.assafirarabi.com
12. عادل نمر عطية، مشكلات التعليم في العراق الأسباب والحلول (دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الموصل)، مجلة أبحاث، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العدد(1)، المجلد(16)، 2919، ص644.
13. فراس نعيم جاسم، مصدر سبق ذكره، 299.
14. صلاح حسن بابان، تحديات التعليم الالكتروني في ظل أزمة كورونا وما بعدها، على الموقع الالكتروني: www.algazeera.net
15. التعليم الالكتروني في زمن الكورونا بالعراق.. هل أدى غرضه، تقرير منشور على موقع موازين نيوز على الموقع الالكتروني: www.mawazin.net

16. د. سالم محمد عبود وآخرون، واقع التعليم الالكتروني ونظم الحاسبات وأثره في التعليم في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد (17) 2008، ص 279.
17. سمير مهدي كاظم، واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص 3.
18. د. سلطان جاسم النصراوي، التعليم في العراق تحويل الأزمة إلى فرصة، مركز الفرات، على الموقع الالكتروني، على الموقع الالكتروني: [www. fcdrs.com](http://www.fcdrs.com)

هوية البحث

اسم الباحث: د. حميد نعمة الصالحي / قسم العلوم السياسية - كلية الإمام الكاظم (ع)

عنوان البحث: واقع التعليم في العراق بعد انحسار جائحة كورونا

تأريخ النشر: تشرين الأول - أكتوبر 2022

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org